الأمن الاستباقي وإعادة التموضع الإستراتيجي لتركيا في أعقاب حرب "إسرائيل"-إيران 2025

حبيب بدوي* محمد علي بدوي**

* جامعة لبنان، لبنان
** جامعة لبنان، لبنان

ملخص: تتناول هذه الدراسة التحديث العسكري المتسارع لتركيا في أعقاب صراع «إسرائيل»-إيران في يونيو 2025، وتستكشف كيف أعادت القدرات العملياتية الإسرائيلية المُثبتة تشكيلَ التصورات التركية للتهديدات وحساباتها الإستراتيجية. وسدًّا لثغرة في أدبيات أمن الدول متوسطة القوى، تُقدّم الدراسة مفهوم «الأمن الاستباقي»- النمط السلوكي الذي تطور فيه الدول قدرات عسكرية في مواجهة سيناريوهات تهديد تسعى في الوقت ذاته إلى تفاديها عبر الانخراط الدبلوماسي، وباستخدام التحليل النوعي للوثائق الأمنية التركية الرسمية وبيانات التسليح والتقييمات الإستراتيجية الصادرة بين يونيو 2025 ويناير 2026. تُسهم هذه الدراسة في تعميق فهم السياسة الخارجية والدفاعية التركية، وتحولات البنية الأمنية للشرق الأوسط، والدراسة النظرية لاستجابات الدول متوسطة القوى تجاه التحولات الهيمنية الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاستباقي، توازن القوى، السياسة الخارجية والدفاعية التركية.

Anticipatory Security and Türkiye's Strategic Recalibration After the 2025 Israel-Iran War

HABİB BADAWİ*
ORCID NO: 0000-0002-6452-8379
habib.badawi@ul.edu.lb

MOHAMAD ALİ BADAWİ**
ORCID NO: 0009-0004-4415-3567
Md.badawi@outlook.com

* Lebanese University, Lebanon
** Lebanese University, Lebanon

ABSTRACT: *This study analyzes Türkiye's rapid military modernization following the 2025 Israel-Iran conflict, exploring how demonstrated Israeli operational capabilities have reshaped Turkish threat perceptions and strategic calculations. Addressing a gap in the literature on middle power security strategies, it introduces the concept of 'anticipatory security' — a behavioral pattern wherein states develop military capabilities against threat scenarios they simultaneously seek to avert through diplomatic engagement. Employing qualitative document analysis of official Turkish security statements, defense procurement data, and strategic assessments produced between June 2025 and January 2026, The article contributes to understanding of Turkish foreign and defense policy, Middle Eastern security-architecture transformation, and the theoretical study of middle power responses to regional hegemonic shifts.*

Keywords: *Anticipatory Security, Balance of Power, Turkish Foreign and Defense Policy.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(3/15)
207 - 232

Received Date: 08 / 06 / 2026 • Accepted Date: 16 / 09 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-003-011

CC BY NC

مقدّمة

شكّل التصادم العسكري الذي دام اثني عشر يومًا بين «إسرائيل» وإيران في يونيو 2025 تحولاً جوهريًّا في المشهد الإستراتيجي للشرق الأوسط؛ إذ يمثل -وفق ما يصفه هنبوش- لحظةً فارقة تتبلور فيها البنية الأمنية المعاصرة للمنطقة.[1] وقد كشف هذا الصراع عن قدرات عسكرية متقدمة في المجالات الجوية والصاروخية والإلكترونية أرغمت الفواعل الإقليمية كافة على إعادة حساباتها الأمنية في ضوء ما تُسمّيه نظريةُ مجمعات الأمن الإقليمية من أنظمة أمنية مترابطة تتشابك فيها تصورات التهديد والسياقات الإستراتيجية- تشابكًا وثيقًا بحكم القرب الجغرافي والتداخل التاريخي.[2] وقد وجدت القوات المسلحة التركية نفسها، إزاء هذا المشهد المتحوّل، أمام ضرورة ملحّة لتقدير ما إذا كانت تركيا مُرشَّحة لأن تُشكّل هدفًا إستراتيجيًّا مستقبليًّا ضمن ديناميكيات التنافس الهيمني الإقليمي الأوسع، أو أن تجد نفسها في مواجهة بيئة أمنية تختلف اختلافًا جذريًّا عما ألفته في العقود الماضية.[3]

لم تقتصر تداعيات هذا الصراع على أرقامه الموثقة من سقوط أكثر من 636 قتيلاً إيرانيًّا وما يزيد على 1,300 جريح،[4] بل امتدت لتشمل التدمير الجزئي للبنية النووية الإيرانية، وتقليص القدرات الصاروخية الإستراتيجية الإيرانية بصورة ملموسة. وقد أتاح ذلك للمحللين الدفاعيين الأتراك أدلةً ملموسةً على الكفاءة العملياتية الإسرائيلية وسلوكها الإستراتيجي في الميدان؛ وقد رصد الباحث الجمال في دراسته التحليلية أن هذه العملية تندرج في سياق هيمنة إقليمية ممنهجة تتجاوز حدود المواجهة الثنائية مع إيران.[5] وكشف هذا الاستعراض العملياتي عن اختلالات عميقة في آليات التوازن الإقليمي القائمة، وأظهر قصور أطر الردع التقليدية المعتمدة على النمط السوفياتي وتوازن الرعب المتبادل في مواجهة المعطيات التكنولوجية الإستراتيجية الجديدة، وأثبت في المقام الأول قدرة «إسرائيل» على خوض عمليات عسكرية دقيقة وواسعة النطاق في ظل قيود دولية محدودة الفاعلية، وهو أمر يتحدى النهج التركي التقليدي القائم على الانخراط الإقليمي الدبلوماسي والضمانات الأمنية التحالفية.[6]

يتجاوز هذا التحول الإستراتيجي مجرد تبدّل موازين القوى؛ إنه يُجسّد -بتعبير جيرفيس الدقيق- «التغيّر الجوهري» في الحسابات الأمنية للفواعل الإقليمية كافة، بامتداداته الضرورية إلى ما وراء المتحاربين المباشرين.[7] وقد وضع الاستعراض الإسرائيلي المُثبَت للقوة جميعَ الأطراف أمام ضرورة قصوى لإعادة تقييم هشاشتهم

الأمنية واستعداداتهم الدفاعية، محدثًا ما نُسمّيه في هذه الدراسة «تسلسل إعادة الحساب الإستراتيجي»، أي إعادة التقييم الأمني المتزامن الذي يُطلقه حدث محوري واحد لدى فواعل إقليمية متعددة في آنٍ واحد.[8] وبالنسبة لتركيا التي تتموضع بالضرورة عند مفترق مجمعات أمنية متعددة، باتت إعادة التقييم هذه تحمل طابع الإلحاح بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي الفريد وعلاقاتها المتشعبة مع حلفاء حلف الناتو والشركاء الإقليميين معًا.

رسّخ الصراع نموذجَ تهديد لا تجد تركيا مفرًّا من التعامل معه الجاد بصرف النظر عن رغبتها في تجنب الانزلاق نحو مواجهة مباشرة مع «إسرائيل»؛ ولا سيما أن المسؤولين الإسرائيليين ينظرون بصورة متصاعدة إلى النفوذ التركي في سوريا والمتوسط الشرقي بوصفه تهديدًا بنيويًّا لمصالحهم الإستراتيجية.[9] ويرى كبار المسؤولين الأتراك أن الضربة الإسرائيلية لإيران ليست مواجهةً ثنائيةً معزولة يمكن تجاهلها، بل مرحلة أولى ضمن مسار إعادة هيكلة إقليمية شاملة تستهدف إقصاء المنافسين الإقليميين تباعًا، وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية على النظام الإقليمي. وتنطوي هذه القراءة الإستراتيجية على تداعيات بالغة الأثر على التخطيط الأمني التركي بعيد المدى.

ينطوي الموقف التركي على توتر بنيوي جوهري لا مناص منه: الموازنة الدقيقة بين ضرورات الاستعداد الدفاعي ومتطلبات الاستقرار الإقليمي. فتركيا التي أعادت تعريف دورها الإقليمي منذ مطلع الألفية الثالثة وفق مفهوم «العمق الإستراتيجي» تواجه سؤالاً وجوديًّا مضاعفًا: هل تُراكم القدرات الرادعة الكافية وتخاطر بإطلاق تسلسل تصعيدي غير محسوب، أو تؤجل الاستعداد الكافي وتخاطر بالعجز عن ردع التمدد الإسرائيلي المحتمل في مرحلة مقبلة؟ هذا هو تحديدًا ما نُسمّيه: «مفارقة الأمن الاستباقي»: إذ لا تستطيع أنقرة الانتظار حتى تتجلى النوايا العدوانية بصورة قاطعة لا لبس فيها، ولا تملك ترف التجاهل في ظل ما أثبته الصراع من قدرات عملياتية مُثبتة تتخطى حدود ما كان مُتصوَّرًا.

إشكالية البحث والأهمية النظرية

تتناول إشكالية البحث الجوهرية كيف تستجيب تركيا عسكريًّا ودبلوماسيًّا للقدرات الإسرائيلية المُثبتة، والآليات المتناقضة التي تُعزّز أو تُضعف الاستقرار الإقليمي من خلال تلك الاستجابات. وإذا كانت الأدبيات القائمة تُعالج طبيعةَ العلاقات التركية-الإسرائيلية الثنائية[10] والإستراتيجية الإقليمية التركية الأشمل،[11] فإنها تعجز بصورة موثقة

عن سد ثغرتين تحليليتين جوهريتين: فهم كيفية تأثير التحولات الجذرية بموازين القوى الإقليمية في إستراتيجيات أمن الدول متوسطة القوى في ظل ضيق أطر اتخاذ القرار، والكشف عن الآثار المتناقضة للاستعدادات الدفاعية على ديناميكيات الاستقرار الإقليمي في المجمعات الأمنية المتشابكة.

ويزيد من تعقيد فهم الحسابات التركية وضعُ أنقرة بوصفها «دولةً متعددة المجمعات الأمنية»؛[12] أي دولة منخرطة في مجمعات أمنية إقليمية متعددة ومتداخلة دون اندماج كامل في أي منها، وهو وضع يُفرز هشاشات وتحديات فريدة من نوعها لم تُعالجها الأطر النظرية القائمة بالكفاية المطلوبة. إن تركيا لا تواجه تهديدات منفردة ومنعزلة، بل تواجه منظومةً متكاملة من المعضلات المتشابكة التي تجعل كل قرار أمني داخليًّا عقلانيًّا مُزعزِعًا في السياق الإقليمي الأوسع.

إن الأهمية النظرية لهذه الدراسة تتجاوز الحالة التركية المحددة لتطرح تساؤلات جوهرية حول آليات التكيف الإستراتيجي للدول متوسطة القوى في عالم تتصاعد فيه التحولات الهيمنية. فالنماذج النظرية التقليدية للعلاقات الدولية -سواء أكانت واقعية كلاسيكية أم ليبرالية أم بنائية- تعترف بأن الدول تستجيب للتهديدات الموثقة، غير أنها تعجز عن تفسير الديناميكية الأعمق التي تدفع دولةً إلى تطوير قدرات في مواجهة تهديدات لم تتحقق بعد، وتسعى إلى تجنبها في الآن ذاته. وهنا تكمن الثغرة التي يسدها مفهوم الأمن الاستباقي: فهو لا يُعنَى بوصف ما تفعله الدول فحسب، بل يكشف عن المنطق الزمني المتناقض الكامن وراء فعلها، وعن التكاليف الباهظة التي يفرضها هذا التناقض على الاستقرار الإقليمي الجماعي. وتتميز الحالة التركية بأنها تختبر هذا المفهوم في سياق بالغ التعقيد، حيث تتقاطع الهويات الإستراتيجية المتعددة: حلف الناتو، والقوة الإقليمية الصاعدة، والوريث الثقافي للإرث العثماني، مع ضغوط بيئية إستراتيجية لا سابق لها في تاريخ الدولة التركية الحديثة.

السياق الأدبي والفجوات النظرية

تكشف مراجعة أدبيات أمن الشرق الأوسط المعاصرة عن ثغرات نظرية وتحليلية جوهرية في فهم الآليات التي تؤثر بها الصراعات الإقليمية الكبرى في حسابات الدول غير المتحاربة المجاورة؛ إذ أرست الصياغة التأسيسية لهيرز لمعضلة الأمن[13] الأسسَ النظرية الكلاسيكية لفهم كيف تُهدّد جهود الدول في تعزيز أمنها الذاتي دولاً أخرى

بصورة غير مقصودة ومع ذلك فهي بالغة الأثر. غير أن هذه الصياغات الكلاسيكية تستوجب التحيين الجذري لاستيعاب الأشكال الجديدة من التفاعلات الإستراتيجية التي يُفرزها التطور التكنولوجي المتسارع في مجالات الطيران الشبحي والصواريخ الدقيقة والحرب الإلكترونية، فضلاً عن ضيق أطر اتخاذ القرار في سياق الأزمات الحادة.

> "يصف الأمن الاستباقي نمطًا سلوكيًا يتمثل في تراكم متواصل ومنهجي للقدرات العسكرية في مواجهة سيناريو تهديد لم يتحقق بعد، تسعى الدولة إلى تفاديه بالدبلوماسية في الوقت ذاته"

تُقدم إسهامات جيرفيس الرائدة في تطوير نظرية معضلة الأمن[14] رؤى جوهرية تتصل بإمكانية التعاون في الظروف الفوضوية ودور التصورات الخاطئة في التصعيد. بيد أن هذه الإسهامات التي صِيغت في السياق الإستراتيجي للحرب الباردة تحتاج إلى تكييف معمّق للتعامل مع خصائص البيئة الأمنية الراهنة، حيث يُفضي التغيّر التكنولوجي المتسارع والتطور في عقائد الاستخدام العسكري إلى حالة متصاعدة من الغموض الإستراتيجي الذي يُصعّب التمييز بين القدرات الدفاعية والهجومية، ويُضيّق نوافذ الاستجابة الدبلوماسية.

لذا تكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية؛ لكونها تتناول لحظة تحول إستراتيجي نادرة في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر؛ إذ نادرًا ما تنكشف القدرات العسكرية الحقيقية للدول بهذا الوضوح وهذه الحدة التي كشف عنها صراع يونيو 2025. وقد أتاح هذا الانكشاف للمحللين الإستراتيجيين في أنقرة وسائر العواصم الإقليمية أدلةً تجريبية نادرة حول طبيعة الحرب الحديثة وتكاليفها وحدودها ومعادلات ردعها. وفي هذا السياق، تُشكّل استجابات الدول لهذه الأدلة مختبرًا فريدًا لاختبار النظريات الأمنية الكبرى في ظروف تكاد تكون مُحكمة السيطرة مقارنةً بالتحولات الإستراتيجية التدريجية التي تصعب دراستها في الزمن الآني. ومن ثَمَّ، فإن هذه الدراسة لا تُقدم تحليلاً للحالة التركية فحسب، بل تُسهم في تطوير منهجية أكثر دقةً لفهم كيف تُعيد الصراعات الإقليمية الكبرى تشكيل الحسابات الأمنية للدول الثالثة وتحريك استجاباتها الدفاعية على نحو يتجاوز ما تُفسره النظريات القائمة.

أما نظرية مجمعات الأمن الإقليمية لبوزان وويفر[15] فتُقدّم أدوات تحليلية دقيقة لفهم الترابطات الأمنية الإقليمية وكيفية انتقال التهديدات عبر الحدود الجغرافية والسياسية، إلا أنها تستلزم التوسيع المنهجي لمعالجة التحديات الفريدة التي تواجهها الدول

المنخرطة في مجمعات أمنية متعددة ومتداخلة في آنٍ واحد. وعلى نحو مشابه، تُتيح نظرية توازن القوى –من صياغة مورغنتاو الكلاسيكية إلى إسهامات والت الجوهرية في مفهوم توازن التهديدات[16]– أدواتٍ تحليليةً ثمينة لفهم استجابات الدول لتبدلات موازين القوى، غير أن تطبيقاتها المعاصرة تستوجب التكامل مع النظريتين السابقتين لاستيعاب التعقيد الكامل لاستجابات الدول متوسطة القوى في مواجهة التحديات الهيمنية في عالم متعدد الأقطاب.

الابتكار النظري وإسهامات البحث

تُقدّم هذه الدراسة إسهامات نظرية وتحليلية متمايزة في حقلَي نظرية العلاقات الدولية ودراسات أمن الشرق الأوسط. فنظريًّا، يُدخِل البحث مفهوم «الأمن الاستباقي» بوصفه مقاربةً إستراتيجية مُميَّزة تُعِدّ فيها الدول نفسها لصراعات تأمل في الوقت ذاته في تفاديها عبر الانخراط الدبلوماسي المتواصل، مما يُولّد مفارقات زمنية عميقة في التخطيط الأمني لم تُنظِّر لها الأدبيات القائمة بالكفاية اللازمة. ويتجاوز هذا المفهوم التصورات التقليدية للفعل الاستباقي المرتبط بالسياسة الوقائية أو الحرب الاستباقية، ليفحص بدلاً من ذلك كيفية ملاحة الدول في العلاقة البالغة التعقيد بين الاستعداد الدفاعي والاستفزاز غير المقصود في البيئات الإستراتيجية المعاصرة التي تتصاعد فيها ثقافة الاشتباه الإستراتيجي.

تمييز «الأمن الاستباقي» عن المفاهيم المجاورة

ثمة ثلاثة مفاهيم مجاورة ذات صلة ينبغي التمييز بينها وبين «الأمن الاستباقي» تمييزًا دقيقًا لتجنب الخلط المفاهيمي والتداخل التحليلي: أولها الأمن الوقائي (Securitization) كما نظّر له الإطار التأميني لبوزان وويفر وده وايلد،[17] وهو يُعنَى أساسًا بالتحديد الخطابي لقضية ما بوصفها تهديدًا وجوديًّا يُسوّغ اللجوء إلى تدابير استثنائية تتجاوز إجراءات السياسة المعتادة. وثانيها الحرب الوقائية (Preventive War) كما عالجها ليفي وشويلر بعمق،[18] وتُشير إلى إطلاق مواجهة عسكرية مسلحة متعمدة لاستباق تراجع موازين القوى المتوقع في الأفق الزمني المنظور. وثالثها أدبيات الاستشراف الإستراتيجي (Strategic Foresight)[19] التي تعالج الإجراءات الحكومية المنظمة لاستشعار المخاطر المستقبلية وإدارتها، لكنها تظل ذات توجه إجرائي مؤسسي في معظمها دون استيعاب التناقض الجوهري بين الاستعداد للتهديد والسعي إلى تجنب التهديد في آنٍ واحد.

الأمن الاستباقي في المقابل ليس خطابًا بالأساس ولا يستلزم بالضرورة الفعل العسكري المباشر: إنه يصف نمطًا سلوكيًّا يتمثل في تراكم متواصل ومنهجي للقدرات العسكرية في مواجهة سيناريو تهديد لم يتحقق بعد، تسعى الدولة إلى تفاديه بالدبلوماسية في الوقت ذاته. وهذا التمايز المفاهيمي جوهري لفهم الحالة التركية الراهنة؛ إذ تُقدَّم برامج الصواريخ والدفاع الجوي والقوة البحرية علنًا بوصفها دفاعيةً طابعًا في الخطاب الرسمي التركي، لكنها تنطوي بنيويًّا على قابلية تصعيدية تجعل منها مُحرِّكات لمعضلة الأمن؛ لأن الفجوة الموثقة في القدرات –لا الإعلان الصريح عن نوايا عدوانية– هي التي تحرّك منطق الإعداد العسكري الاستباقي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن دراسة عبيد وعطوانة حول «المنعطفات الحرجة وإعادة توزيع القوى» تُقدّم تأطيرًا مكمِّلاً ومهمًّا لفهم كيفية تغيير الأحداث المحورية الفارقة لتوقعات الدول الإقليمية ومنطق سياساتها الأمنية بصورة جذرية وغير قابلة للتراجع.[20]

منهجية البحث والإطار التحليلي

تصميم البحث والتكامل النظري

تعتمد هذه الدراسة تصميمًا بحثيًّا نوعيًّا محكمًا يدمج بين التطبيق النظري الاستنباطي والتعرف الاستقرائي على الأنماط؛ بغية فهم الآليات السببية الكامنة وراء قرارات التأهب العسكري التركي في أعقاب الصراع وعدم الاقتصار على وصف مظاهرها الظاهرة. وعلى خطى الابتكارات المنهجية لكيوهين ونيي في تحليل الاعتماد المتبادل المركّب،[21] يرتكز المنهج على تطبيق ثلاث نظريات متكاملة تُقدم تغطيةً تحليليةً شاملةً مع الكشف عن تأثيرات التفاعل البالغة الأهمية التي تعجز عن استيعابها المقاربات أحادية النظرية المعتادة. ويستند الإطار كذلك إلى ابتكارات بوث وويلر في تحليل معضلة الأمن،[22] ونهج ليك وموورغان في دراسة الأمن الإقليمي،[23] وتطبيقات بول وويرتز وفورتمان المعاصرة لنظرية توازن القوى.[24] وتُعالج هذه المقاربة ما حدده وِندت من قيود جوهرية في التحليلات أحادية النظرية في استيعاب التأثيرات التفاعلية للظواهر الاجتماعية المعقدة في العلاقات الدولية.[25]

الجدول 1. الإطار النظري متعدد الأبعاد لتحليل الاستجابات الإستراتيجية التركية

الإطار النظري	المفاهيم الجوهرية	المتغيرات الرئيسة	محور التحليل	القدرة التنبؤية
معضلة الأمن	دوامات الفعل ورد الفعل؛ توازن الهجوم-الدفاع	القدرات الدفاعية/ الهجومية؛ آليات الإشارة	برامج الصواريخ التركية؛ تحديث الدفاع الجوي	مرتفعة- للديناميكيات الثنائية
مجمعات الأمن الإقليمية	العضوية متعددة المجمعات؛ الترابط الأمني	القرب الجغرافي؛ أنماط التحالف	التموضع التركي عبر مجمعات أمنية متعددة	متوسطة- للديناميكيات الإقليمية
توازن القوى	توزيع القوى؛ آليات التوازن	القدرات العسكرية؛ التحالفات الإستراتيجية	الاستجابات التركية لصعود «إسرائيل»	مرتفعة- لانتقالات القوى

إستراتيجية جمع البيانات وتقييم المصادر

تشمل مصادر البيانات الأولية التي يقوم عليها هذا البحث منظومةً متكاملةً من المصادر الرسمية والتحليلية: الإعلانات الرسمية لوزارة الدفاع الوطني التركية، وتقارير لجنة الدفاع بالجمعية الوطنية الكبرى التركية، والخطب الرئاسية والوزارية المتعلقة بالسياسة الدفاعية والأمن القومي، والتقييمات الإستراتيجية لرئاسة الأركان التركية، وتقارير رئاسة صناعات الدفاع (SSB) المتعلقة بمشروعات التسليح المحلية، والاتصالات الدبلوماسية الرسمية ذات الأبعاد الأمنية؛ وذلك وفق بروتوكولات راسخة في تحليل السياسة الخارجية والأمنية للدول.[26]

الجدول 2. تحليل مصادر البيانات وتقييم الموثوقية

فئة المصدر	الأمثلة	مستوى الموثوقية	التحيزات المحتملة	القيمة التحليلية
البيانات الرسمية التركية	خطب الرئاسة؛ إعلانات وزارة الدفاع	مرتفعة- للنوايا المعلنة	الرسائل السياسية؛ التضليل الإستراتيجي	مرتفعة

فئة المصدر	الأمثلة	مستوى الموثوقية	التحيزات المحتملة	القيمة التحليلية
بيانات التسليح العسكري	تقارير الصناعات الدفاعية؛ تخصيصات الميزانية	مرتفعة– للمحتوى الواقعي	قيود التصنيف الأمني	مرتفعة
التحليلات الأمنية الإقليمية	تقارير مراكز البحث؛ الدوريات الأكاديمية	متوسطة– مرتفعة	التوجهات المؤسسية	مرتفعة
وسائل الإعلام الدولية	التغطيات الإقليمية؛ تعليقات الخبراء	متوسطة	التحيزات التحريرية	متوسطة

تشكّلت معايير انتقاء الوثائق وفق ثلاثة ضوابط منهجية صارمة: (1) الصلة الزمنية: وتشمل الوثائق المنتجة بين يونيو 2025 ويناير 2026 حصرًا؛ و(2) السلطة المؤسسية: بإيلاء الأولوية القصوى لتصريحات رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع الوطني ورئاسة صناعات الدفاع (SSB) واللجنة الدفاعية بالجمعية الوطنية الكبرى التركية؛ و(3) الأهمية الموضوعية: عبر اختيار الوثائق التي تتناول صراحةً وبتفصيل تصورات التهديد وأولويات التسليح ووضعية الردع الإستراتيجي والهندسة الأمنية الإقليمية. وانتظم التحليل على مرحلتين متكاملتين: مرحلة الترميز الظاهر أولاً لاستخراج المعلومات الفعلية، ثم مرحلة الترميز الكامن التي رصدت المنطق الإستراتيجي الضمني والإطار الدلالي للخطاب الأمني. وأبرز القيود المنهجية الجوهرية اعتمادُ البحث على المصادر المتاحة للعموم؛ إذ إن التقييمات السرية ووثائق التخطيط العسكري الداخلية ستُثري النتائج إثراءً بالغًا لو أُتيح الوصول إليها في إطار بحث مستقبلي.

التحليل النظري والنتائج التجريبية

ظهور الأمن الاستباقي في التخطيط الدفاعي التركي

يكشف التحليل المنهجي أن التأهب العسكري التركي في أعقاب الصراع يُجسِّد بوضوح منطق « الأمن الاستباقي»: تطوير قدرات عسكرية متعددة المجالات في مواجهة سيناريوهات تهديد محتملة تسعى الدولة في الوقت ذاته إلى تفاديها تفاديًا فعليًّا عبر

قنوات دبلوماسية متعددة. ويُوسِّع هذا المفهومُ من فهم جيرفيس[27] لديناميكيات معضلة الأمن الكلاسيكية، إذ يُبيّن كيف تضغط البيئات الإستراتيجية الحديثة على أطر اتخاذ القرار بصورة تجعل الإجراءات الاستباقية عقلانية من منظور كل دولة على حدة، مع كونها مُزعزِعة للاستقرار من المنظور الإقليمي الجماعي. ويُعزّز هذا المنطقَ ما وثّقه النبات حولَ توظيف الحرب النفسية والإعلامية بوصفها أداةً إستراتيجيةً مكمِّلة في الصراعات الهجينة المعاصرة.[28]

الجدول 3. الجدول الزمني لمبادرات التحديث العسكري التركي

المرحلة الزمنية	نوع المبادرة	البرامج المحددة	المنطق الإستراتيجي	الانعكاسات الإقليمية
فورية (0–30 يومًا)	إعلانات رئاسية	تسريع إنتاج الصواريخ	إظهار العزم الدفاعي	إرسال إشارات الردع
قصيرة المدى (1–3 أشهر)	تسليح دفاعي	تطوير صواريخ باليستية محلية	تقليص الاعتماد التكنولوجي	إيجاد الغموض الإستراتيجي
متوسطة المدى (3–12 شهرًا)	تعزيز الدفاع الجوي	S-400تحسين تشغيل	مواجهة قدرات الشبح	توترات مع الناتو
بعيدة المدى (1–3 سنوات)	تحديث شامل متعدد المجالات	برنامج صواريخ Tayfunوما بعده	تحقيق الاستقلالية الإستراتيجية	إعادة رسم موازين الإقليم

تُجسّد تصريحات الرئيس أردوغان المتكررة والمتصاعدة بتسريع إنتاج الصواريخ المتوسطة وبعيدة المدى وتطوير برنامج الصاروخ الباليستي Tayfun هذه المقاربة الاستباقية بامتياز لا لبس فيه؛ إذ تمثل –وفق ما يُشير إليه داود أوغلو في تحليل العمق الإستراتيجي التركي– تحولاً جوهريًّا في الأولويات الدفاعية التركية نحو الردع الإستراتيجي المستقل الذي لا يعتمد على ضمانات التحالف وحدها.[29] وقد أقرّ كبار المخططين العسكريين الأتراك صراحةً وبشكل علني في أكثر من مناسبة بأن انتظار مؤشرات واضحة وقاطعة للنوايا العدوانية الإسرائيلية لن يُتيح وقتًا كافيًا للاستعداد الدفاعي الفعّال، مما يستوجب تطوير القدرات استنادًا إلى سيناريوهات أسوأ الحالات الممكنة لا إلى التهديدات القائمة الموثقة.

الجدول 4. مصفوفة تنفيذ الأمن الاستباقي التركي

المجال الإستراتيجي	القدرات الراهنة	التحسينات المُخطّطة	الجدول الزمني	الأثر الرادع المتوقع
الصواريخ الباليستية	مدى وحمولة محدودان	مدى مُمتد؛ توجيه دقيق متعدد المراحل	5–2سنوات	مرتفع
الدفاع الجوي	منظومات الناتو؛ S-400	دفاع متعدد الطبقات مدمج محليًا	3–1سنوات	متوسط
القوة البحرية	انتشار إقليمي محدود	حضور مُعزَّز في المتوسط الشرقي	2–1سنة	متوسط
القدرات السيبرانية	دفاعية أساسية	تطوير إمكانيات هجومية وردع هجين	6أشهر–2 سنة	منخفض في تصاعد منخفض مع اتجاه تصاعدي
الاستخبارات	شبكات إقليمية تقليدية	تعزيز الجمع التقني والاستخباراتي	مستمر	دور داعم

يُثبت الجدول4 الطابع الشامل والمنهجي لإستراتيجيات الأمن الاستباقي التركية؛ فتطوير القدرات المتزامن عبر خمسة مجالات إستراتيجية متكاملة –الصواريخ الباليستية والدفاع الجوي والقوة البحرية والقدرات السيبرانية والاستخبارات التقنية– يُولّد آثارًا رادعة تراكمية في الوقت الذي يُسهم فيه بصورة محتملة لا يمكن إغفالها في ديناميكيات معضلة الأمن الإقليمية. ويُؤكد هذا النطاق المتعدد الأبعاد المتناسق أن تطوير القدرات التركية يُشكّل برنامجًا منسّقًا مُوجَّهًا بمنطق الأمن الاستباقي، لا مجرد استجابة تفاعلية عشوائية لأحداث بعينها.

ديناميكيات معضلة الأمن والغموض الإستراتيجي في العلاقات التركية-الإسرائيلية

تتجلى ديناميكيات معضلة الأمن بأوضح صورها وأشدها بلاغةً في برامج تطوير الصواريخ التركية؛ إذ تخدم هذه البرامج أغراضًا دفاعية مشروعة من منظور أنقرة في الوقت الذي تبدو فيه هجومية حتمًا لدى المخططين الإستراتيجيين الإسرائيليين العاملين في إطار منطق أسوأ الحالات الذي رسّخته تجربة يونيو 2025. وهذا بالضبط ما استشرفه هيرز حين أثبت نظريًّا أن جهود الدول في تعزيز أمنها الذاتي كثيرًا ما تُهدد الدول الأخرى بصورة غير مقصودة تمامًا؛ غير أن الحالة التركية-الإسرائيلية الراهنة تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من النموذج الكلاسيكي، إذ تتجاوز القدرات التكنولوجية المُثبتة النوايا السياسية المُعلنة في تشكيل التصورات الإستراتيجية وتحريك الاستجابات، مما يُعقّد بصورة جوهرية مسارات بناء الثقة المتبادلة.

الجدول 5. تحليل ديناميكيات معضلة الأمن في العلاقات التركية-الإسرائيلية

الأفعال التركية	النية الدفاعية	التصورات الإسرائيلية	الاستجابات المحتملة	مستوى خطر التصعيد
تطوير الصواريخ الباليستية	قدرة ردع موثّقة لرفع التكلفة	إمكانية ضرب أهداف إسرائيلية عميقة	تطوير مضاد؛ اعتبارات استباقية وقائية	مرتفع
تحديث منظومة الدفاع الجوي	الحماية من الطيران الشبحي الإسرائيلي	تقييد حرية العمليات الإسرائيلية	قدرات شبح معززة؛ حرب إلكترونية مضادة	متوسط
تكثيف المناورات العسكرية	إظهار الجاهزية والردع الموثوق	إشارات تهديد واختبار القدرات التركية	جمع استخباراتي مكثف؛ ضغط دبلوماسي	متوسط
شراكات صناعة الدفاع المحلية	الاستقلالية التكنولوجية عن التبعية	سلاسل إمداد بديلة لصالح خصوم «إسرائيل»	قيود التصدير؛ ضغط حلفاء الناتو	منخفض

اللافت في معضلة الأمن التركية-الإسرائيلية أنها لا تُشبه النموذج الكلاسيكي للتوازن المتكافئ بين قوتين متناظرتين تتصاعدان معًا في حلزون التسلح؛ إذ يُفرز التفاوت النوعي الكبير في القدرات -المُثبَت خلال اثني عشر يومًا حاسمًا من العمليات ضد إيران في يونيو -2025 ضغطًا تصاعديًّا غير متناسب على الجانب التركي يتجاوز بمراحل ما ينجم عن التنافس المتكافئ. فأنقرة لا تبني رادعًا بالمثل الكمي، بل تسعى باستمرار إلى تأسيس حدٍّ أدنى كاف من القدرة الإستراتيجية الموجعة لرفع تكلفة أي مغامرة إسرائيلية مستقبلية إلى مستوى يُعيد العقلانية الإستراتيجية إلى المعادلة عبر آلية الردع بالإيلام. وقد دعم هذا التحليلَ التفصيلي ما تُقدمه دراسة محمود المعمّقة حول توظيف تركيا للغموض الإستراتيجي بوصفه أداةً سياسية في إدارة مواقفها الأمنية المعقدة والمتشعبة.[30]

أما تحديث منظومة الدفاع الجوي التركية المتسارع، ولا سيما الاحتفاظ بتشغيل أنظمة S-400 الروسية رغم الاعتراضات المستمرة والمتصاعدة من حلف الناتو،[31] فيعكس بجلاء ما يصفه غلاسر بأنه التحدي الجوهري للتمييز الموثوق بين النوايا الدفاعية والهجومية في البيئات الأمنية التي تتسم قدراتها التكنولوجية بطبيعتها ذات الاستخدام المزدوج غير القابل للتمييز.[32] وهو ما يُؤكده بوث وويلر في تحليلهما المعمّق للتحديات الجوهرية لإدارة علاقات الأمن في ظل الغموض التكنولوجي المتصاعد وتعارض الالتزامات التحالفية المتشابكة.[33]

ديناميكيات الدولة متعددة المجمعات والتيتّم الإستراتيجي

يكشف التطبيق المنهجي لنظرية مجمعات الأمن الإقليمية عن هشاشة تركيا الإستراتيجية الفريدة من نوعها بوصفها «دولةً متعددة المجمعات الأمنية»: منخرطة في آنٍ واحد في مجمعات أمنية للناتو والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والمتوسط الشرقي دون اندماج كامل في أي منها يُتيح الاستفادة الكاملة من ضماناته الجماعية. ويُوسِّع هذا الإطار التحليلي نظرية بوزان وويفر الأصلية[34] من خلال تحديد دقيق لكيفية إفراز العضوية في مجمعات أمنية متعددة ومتداخلة تحديات إستراتيجية فريدة مُميَّزة لم تُعالجها الأدبيات القائمة بالكفاية المطلوبة. وتزيد من تعقيد هذا التموضع الإشكالي المتعدد الأبعاد التحولاتُ الإقليمية العميقة التي رصدتها دراسة يشيلطاش وميش المعمّقة.[35]

الجدول 6. العلاقات الأمنية متعددة المجمعات لتركيا

المجمع الأمني	الدور التركي	التهديدات الأولية	الالتزامات التحالفية	القيود الإستراتيجية
الناتو/ أوروبا	عضو كامل منذ 1952	تهديدات الدول التقليدية؛ الأمن الجماعي	التزامات المادة الخامسة الجماعية	محدودية الاستقلالية الإقليمية
الشرق الأوسط	قوة إقليمية صاعدة	الجهات من غير الدول؛ القدرات الإسرائيلية	شراكات ثنائية متشعبة	ديناميكيات طائفية متنافسة
آسيا الوسطى	مراقب وشريك ثقافي- لغوي	الإرهاب؛ عدم الاستقرار؛ المنافسة الروسية	التزامات متعددة الأطراف	قيود النفوذ الروسي المتصاعد
المتوسط الشرقي	فاعل مهيمن بحريًّا	التحديات اليونانية- القبرصية؛ تنافس الموارد	اتفاقيات ثنائية ومنطقة اقتصادية خالصة	تعقيدات العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

يُجسِّد الجدول6 هذا التوتر البنيوي العميق بجلاء لا مراء فيه: كل مجمع أمني تنتمي إليه تركيا يُولِّد التزامات متنافسة تتعارض في الغالب مع التزامات المجمعات الأخرى، وأبلغ تجلياتها وأشدها إيلامًا التناقضُ البنيوي بين التزامات المادة الخامسة للناتو الجماعية ومحدودية الحماية الفعلية التي توفرها هذه الالتزامات في مواجهة التهديد العسكري الإقليمي المتمثل في صعود القوة الإسرائيلية وتوظيفها. وتُفضي هذه البنية التحالفية المتناقضة إلى ما نُسمّيه «التيتّم الإستراتيجي»: وهو حالة مُزمنة لا تستطيع فيها الدولة الاعتماد الموثوق والكامل على أي تحالف بعينه لتوفير ضمانات أمنية شاملة وقابلة للتنبؤ في مواجهة التهديدات الإقليمية المحددة.

المفارقة الأعمق التي تكشفها هذه الحالة أن العضوية في الناتو، التي عُدِّت تاريخيًّا ضمانةً حصينة وكافية للأمن التركي منذ 1952، باتت في السياق الإستراتيجي الراهن عاملَ تعقيد إضافي لا عاملَ تيسير؛ إذ إن الالتزامات التحالفية الغربية تُقيّد بصورة ملموسة هامش المناورة التركية في بناء شراكات أمنية إقليمية بديلة أو مكمِّلة. وهكذا يجد صانع القرار التركي نفسه في مواجهة معادلة مُقلقة: كلما توسعت شبكة ارتباطاته

التحالفية الرسمية، ضاقت مساحة استقلاليته الإستراتيجية الفعلية في مواجهة التهديدات الإقليمية الجديدة، وهي المفارقة بالذات التي تُميّز «الدولة متعددة المجمعات» تمييزًا جوهريًّا عن سائر الفواعل الإقليمية، وتجعل الحالة التركية نموذجًا استثنائيًّا فريدًا يستحق الدراسة المعمّقة والمستمرة.

حسابات توازن القوى وإعادة الهيكلة الإقليمية

يكشف تحليل توازن القوى المعمّق أن الاستعدادات العسكرية التركية المتسارعة تمثل استجابات عقلانية مُحكمة لصعود القوة الإسرائيلية الإقليمي المُثبت، في الوقت الذي تُسهم فيه أيضًا في إعادة هيكلة قطبية للنظام الإقليمي قد تُزعزع الترتيبات الشرق أوسطية القائمة بصورة تراكمية. ويُؤكد هذا التحليلُ الاستدلالي نظريةَ والت الجوهرية في توازن التهديدات[36] التي ترى بإقناع أن الدول تستجيب للتهديدات المدركة لا لموازين القوى المجردة، مع تمديد هذا التحليل المهم لفهم كيف يمكن لجهود التوازن ذاتها، بشكل مُفارق، أن تُسهم في إيجاد التهديدات التي تسعى في الأصل إلى مواجهتها عبر آليات ردود الفعل المتسلسلة.

الجدول 7. تقييم موازين القوى الإقليمية في أعقاب حرب «إسرائيل»-إيران 2025

الفاعل الإقليمي	القدرات العسكرية	النفوذ الإستراتيجي	العلاقات التحالفية	السلوك التوازني
«إسرائيل»	متقدمة؛ فاعلية مُثبتة في يونيو ٢٠٢٥	مرتفع؛ تعزّز ملحوظًا بعد الصراع	الولايات المتحدة؛ اتفاقيات التطبيع الإقليمي	تأكيد الهيمنة الإقليمية
تركيا	في تحديث؛ تطوير محلي متسارع	متوسط؛ حضور متعدد الأبعاد	عضو الناتو؛ شراكات إقليمية متشعبة	توازن نشط ومتصاعد
إيران	متراجعة؛ في مرحلة إعادة بناء	منخفض؛ انخفض ملحوظًا بعد الضربات	شراكات روسيا / الصين / المقاومة	مقاومة سلبية وإعادة هيكلة

الفاعل الإقليمي	القدرات العسكرية	النفوذ الإستراتيجي	العلاقات التحالفية	السلوك التوازني
السعودية	متقدمة؛ تعتمد على الاستيراد	متوسط؛ قائم على الثروة النفطية	الولايات المتحدة؛ تعاون خليجي	استيعاب حذر ومراقبة
مصر	محدودة؛ تعتمد على المساعدات الخارجية	منخفض؛ تركيز على الاستقرار الداخلي	الولايات المتحدة؛ علاقات مع إسرائيل	حياد وانكفاء داخلي

يُصوِّر الجدول7 بوضوح توزيع القوى الإقليمية المُعاد رسمه جذريًّا في أعقاب الصراع: بينما تراجعت إيران إلى موضع المقاومة السلبية المُقيَّدة بعد تدهور قدراتها العسكرية والإستراتيجية، باتت «إسرائيل» الفاعل المهيمن بفاعلية هجومية مُثبتة ميدانيًّا لا مجال للجدل فيها، فيما تبرز تركيا بوصفها الدولة الوحيدة في الإقليم المنخرطة في التوازن النشط المُوجَّه، وهو دور يحمل ثقلاً إستراتيجيًّا بالغًا وخطورة تصعيدية محتملة في آنٍ واحد. وتُكمل دراسة إربوغا المعمّقة حول إستراتيجيات التحالف للسعودية والإمارات هذا الفهمَ الإقليمي بتحليل دقيق لكيفية إعادة الفواعل الإقليمية الأخرى صياغةَ حساباتها الإستراتيجية في ظل التحول المحوري.[37]

تعكس الجهود التركية المتواصلة لتنسيق الاستجابات الإقليمية للعمليات الإسرائيلية عبر قنوات منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية ما يصفه بول وويرتز وفورتمان بـ«آليات التوازن اللين»؛[38] أي التوظيف الممنهج للمؤسسات الدولية والإجراءات الدبلوماسية المتعددة لتقييد حرية تصرف القوة المتفوقة وفرض تكاليف اعتراضية على مسار هيمنتها. غير أن التعثّر المتكرر لهذه المقاربات الدبلوماسية اللينة في تحقيق نتائج ملموسة عزّز القناعة التركية المتصاعدة بأن التوازن الصلب عبر تطوير القدرات العسكرية المستقلة قد يكون ضرورة إستراتيجية لا مناصّ منها للحفاظ على حد أدنى من التوازن الإقليم.

التكامل النظري ومفارقة الأمن الاستباقي

يكشف التكامل المنهجي بين نظريات معضلة الأمن ومجمعات الأمن الإقليمية وتوازن القوى عن تأثيرات تفاعلية عميقة وبالغة الأهمية لا تستطيع التحليلات أحادية النظرية استيعابها أو تفسيرها. إذ تُضاعف ديناميكيات المجمع الأمني الإقليمي آثارَ

معضلة الأمن بإيجاد شبكة كثيفة من العلاقات الأمنية المتشابكة التي تُحوّل كل فعل دفاعي محلي إلى حدث ذي صدى إقليمي، فيما قد تُطلق جهود التوازن الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار ديناميكيات معضلة الأمن ذاتها مع الدولة التي تستهدفها بالتوازن في نمط تفاعلي حلزوني.

ولعل الاختبار الأكثر إقناعًا لصلاحية مفهوم الأمن الاستباقي يكمن في قدرته على التنبؤ بالسلوك التركي المستقبلي لا على تفسير الماضي فحسب. فإذا كان المنطق الاستباقي هو المُحرِّك الفعلي للاستعدادات التركية، فينبغي أن نشهد تواصل برامج التسليح التركية وتوسعها حتى في غياب تصعيد إسرائيلي ظاهر، وأن تستمر أنقرة في تطوير قدراتها الصاروخية والدفاع الجوي المستقل بصرف النظر عن مسار التفاوض الدبلوماسي، وأن تُقاوم الضغوط التحالفية الرامية إلى تقييد مسار التحديث الدفاعي ما لم تُقدَّم ضمانات أمنية بديلة وموثوقة. وهذه التنبؤات قابلة للاختبار التجريبي في الأفق الزمني القريب، مما يمنح المفهوم قيمةً علميةً إضافية تتجاوز الوصف الراهن إلى قدرة استشرافية حقيقية تُثري الحقل البحثي وتفتح آفاقًا جديدة للتحقق التجريبي من صلاحية النظريات الأمنية في بيئات التحول الهيمني.

الجدول 8. مصفوفة الأدلة التجريبية والتحقق النظري

التنبؤ النظري	الأدلة الداعمة	الأدلة المضادة	مستوى التحقق	التحسين المطلوب
تصاعد معضلة الأمن	تطوير الصواريخ التركية؛ القلق الإسرائيلي المتصاعد	خطاب تصعيدي علني محدود	مرتفع	دمج البُعد الزمني والتكنولوجي
زعزعة استقرار المجمع الإقليمي	استعدادات عسكرية متعددة الأطراف؛ تصاعد الإنفاق الدفاعي	استمرار الانخراط الدبلوماسي الإقليمي	متوسط	توسيع نظرية المجمعات المتعددة
استعادة توازن القوى	السلوك التوازني التركي النشط	تكوين تحالف رسمي محدود حتى الآن	متوسط	آليات التوازن اللين والتوازن الصلب المختلط
اعتماد الأمن الاستباقي	تطوير قدرات استباقية متعددة المجالات	بعض العناصر التفاعلية لا الاستباقية	مرتفع	نظرية المفارقة الزمنية وهوامش الخطأ

يُرسي الجدول8 القاعدة الاستدلالية المتكاملة: جميع التنبؤات النظرية المستخلصة من الأطر الثلاثة تحظى بمستوى تحقق متوسط إلى مرتفع في ضوء الأدلة التجريبية المتاحة، فيما يحظى تنبؤ الأمن الاستباقي بتحقق مرتفع بشكل لافت، مما يُؤكد أن المفهوم يُمسك بديناميكية سلوكية جوهرية تعجز نظريات المكوّنات منفردةً عن تفسيرها الكامل والمُقنع. ويُنتج تقاطع المنظورات النظرية الثلاثة استنتاجًا محوريًّا لا مفر منه: تأهب تركيا العسكري المتسارع، وإن كان عقلانيًّا وضروريًّا تمامًا من منظور أنقرة الأمني الداخلي، يعمل في إطار مجمع أمني إقليمي تنطوي فيه التدابير الدفاعية على غموض بنيوي وقابلية مزعزعة للاستقرار لا يمكن تجنبها. وهذا ما يُسبغ على مفهوم الأمن الاستباقي طابعه المأساوي الخاص الكامن: الدولة التي تستعدّ مقدَّمًا لا تستطيع إثبات دافعيتها الدفاعية الخالصة إلا بعد فوات الأوان حين لا يعود الإثبات ذا قيمة. ويُسهم هذا الاكتشاف في فهم ما يصفه شيفرنسون بتحديات إدارة العلاقات الأمنية الجوهرية في البيئات الإستراتيجية المتطورة بسرعة متسارعة.[39]

الانعكاسات على الأمن الإقليمي والاستقرار الإستراتيجي

يكشف التحليل التجريبي المتكامل أن التحديث العسكري التركي الشامل يمثل في آنٍ واحد -وبصورة لا يمكن التوفيق بينها بسهولة- استجابةً عقلانية ومشروعة للقدرات الإسرائيلية المُثبتة وإسهامًا غير مقصود في ديناميكيات إقليمية تنافسية قد تُزعزع النظام الأمني الشرق أوسطي القائم. فقد شكّل صراع «إسرائيل»-إيران حدثًا تحفيزيًّا كاشفًا سرّع مسارات تطوير القدرات التركية القائمة -ولا سيما في منظومات الصواريخ البالستية والدفاع الجوي المتعدد الطبقات- مما يُؤكد ما يركز عليه إطار الأمن الاستباقي من الدور المحوري الذي تؤدّيه الأحداث الكاشفة عن القدرات في تضييق أطر اتخاذ القرار الإستراتيجي وتحريك استجابات لم تكن مرجّحة في الحسابات السابقة.

ولإستراتيجيات الأمن الاستباقي تداعيات بالغة الأثر على علاقات تركيا مع حلفاء الناتو والشركاء الإقليميين على حد سواء. إذ يُجسِّد اقتناء منظومة S-400 المحتفَظ بتشغيلها -رغم الاعتراضات والتهديدات الأمريكية المتواصلة- الطريقةَ التي يمكن بها لمنطق الأمن الاستباقي أن يتجاوز اعتبارات التحالف التقليدية وأولوياته حين تشعر الدول بتهديدات وجودية إقليمية ملموسة لا توفر لها البنى التحالفية القائمة حمايةً كافية ومتكيّفة مع طبيعتها.

الجدول 9. تحليل خيارات إدارة التنافس التركي-الإسرائيلي

الخيار السياسي	الجهات المُنفِّذة	احتمالية النجاح	المخاطر المحتملة	متطلبات الموارد
تدابير بناء الثقة	الناتو؛ المنظمات الإقليمية؛ الأمم المتحدة	منخفضة-متوسطة	بطء الإجراء؛ محدودية الثقة المتبادلة	منخفضة-متوسطة
اتفاقيات ضبط التسليح الإقليمي	المجتمع الدولي؛ القوى الكبرى	منخفضة	تحديات التحقق الفني والرقابة	مرتفعة
تعزيز الترابط الاقتصادي	القطاع الخاص؛ الحكومات؛ المؤسسات الإقليمية	متوسطة	التقلب السياسي؛ ربط الاقتصاد بالسياسة	متوسطة
الوساطة من طرف ثالث محايد	الولايات المتحدة؛ الاتحاد الأوروبي؛ القوى الإقليمية	متوسطة	تضارب المصالح؛ نقص الحياد	متوسطة-مرتفعة
الحوار العسكري-العسكري المباشر	المؤسسات الدفاعية؛ القيادات العسكرية	متوسطة	القيود السياسية؛ انعدام الثقة	منخفضة-متوسطة

يُفرز هذا التحليل جملةً من التوصيات السياسية ذات الأهمية العملية لصانعي القرار الإقليميين والدوليين على حد سواء. فعلى المستوى التركي، ينبغي لأنقرة أن تُدرك أن إستراتيجيات الأمن الاستباقي -رغم مسوّغاتها الداخلية المشروعة- تحمل تكاليف خارجية حقيقية على مستوى الاستقرار الإقليمي والعلاقات التحالفية، وأن إدارة هذه التكاليف تستوجب جهدًا دبلوماسيًّا موازيًا لا يقل في كثافته وانتظامه عن الجهد التسليحي ذاته. وعلى مستوى حلف الناتو، يستوجب التموضع الإستراتيجي التركي المتطور إعادة النظر في نماذج الحوار الأمني الداخلي لاستيعاب الواقع الجيوسياسي لدولة عضو منخرطة في مجمعات أمنية إقليمية متعددة، وتواجه تهديدات لا تعترف بها أُطر الحلف التقليدية بالكفاية. وعلى المستوى الإقليمي، تُشير النتائج إلى الحاجة

الماسة لمنتديات أمنية إقليمية شاملة قادرة على استيعاب الدول المنخرطة في مجمعات أمنية متعددة، وتوفير آليات للطمأنينة المتبادلة تتجاوز الأُطر التحالفية الثنائية أو متعددة الأطراف المحدودة.

يُقيِّم الجدول9 جدوى خمسة خيارات سياسية مقترحة لإدارة هذا التنافس المتصاعد، ويخلص إلى نتيجة مقلقة: أيّ من هذه الخيارات لا يُوفر احتمالية نجاح مرتفعة في البيئة الإستراتيجية الراهنة، وهو استنتاج يُؤكد خطورة الضغوط البنيوية الدافعة نحو سلوك الأمن الاستباقي، وقصور الأدوات الدبلوماسية التقليدية في التعامل مع جذور هذا التنافس الأمني. ويُشير التحليل التفصيلي إلى أن إستراتيجيات الأمن الاستباقي قد تكون مُزعزِعة بصورة خاصة لمنطق الترتيبات الأمنية الإقليمية القائمة، تُلزم الدول بالاستعداد لتهديدات محتملة لا موثقة، مما يُولّد ضغوطًا لتطوير قدرات قد تتجاوز الطاقة الاستيعابية للآليات الدبلوماسية والمؤسسية القائمة. وتكتسب هذه التوصيات إلحاحًا خاصًّا في ضوء الدروس المستخلصة من حالات مقارنة كالعلاقات اليابانية- الصينية والهندية- الصينية التي تُثبت أن إطار الحوار الأمني المبكر يُقلص بصورة ملموسة من احتمالات الانزلاق نحو دوامات تصعيد غير مقصودة.

خاتمة

فحصت هذه الدراسة التأهب العسكري التركي المتسارع في أعقاب الصراع الإسرائيلي-الإيراني من خلال إطار نظري متكامل يجمع بين ثلاث نظريات تكاملية: نظرية معضلة الأمن ونظرية مجمعات الأمن الإقليمية ونظرية توازن القوى. وتُثبت النتائج التجريبية الموثقة أن الاستجابات الإستراتيجية التركية تُجسِّد منطق «الأمن الاستباقي» بصورة لا تقبل الجدل: تراكم منهجي للقدرات العسكرية في مواجهة سيناريوهات تهديد تسعى الدولة في الوقت ذاته إلى تفاديها عبر الانخراط الدبلوماسي المتواصل.

النتيجة الأولى: الاستعدادات الدفاعية التركية، وإن كانت عقلانية تمامًا داخليًّا ومسوَّغة إستراتيجيًّا، تُولِّد ديناميكيات معضلة الأمن على المستوى الإقليمي؛ لأن القدرات المُطوَّرة تنطوي على غموض بنيوي أصيل في ميزانها الهجومي- الدفاعي، ويُوسِّع هذا الاكتشاف نظرية معضلة الأمن الكلاسيكية بإثباته كيف تُكثِّف أطرُ اتخاذ القرار المتضيِّقة المنطقَ الحلزوني الذي نظّر له هيرز وجيرفيس: حين تضطر الدول إلى التصرف قبل اكتمال التهديدات وبروزها بوضوح، تحمل القدرات الناجمة بالضرورة قابلية تصعيدية لا يستطيع المنافسون تجاهلها ولا الاستجابة الحيادية لها.

الجدول 10. استجابات الدول متوسطة القوى للتحديات الهيمنية: منظور مقارن

الحالة	الفاعل المهيمن	استجابة القوة المتوسطة	النتيجة	الدروس للحالة التركية
العلاقات اليابانية- الصينية	الصين الصاعدة	التحديث العسكري؛ تعزيز تحالف الولايات المتحدة	تنافس مستمر ومُدار	قيمة التحالف القوي؛ التركيز التكنولوجي الدقيق
العلاقات الهندية- الصينية	الصين	تحصين الحدود؛ تطوير الردع النووي	ردع مستقر نسبيًّا	المزايا الجغرافية؛ تنويع الشراكات الإستراتيجية
العلاقات البرازيلية- الأمريكية	الولايات المتحدة	التوازن اللين؛ القيادة الإقليمية	استيعاب حذر	أهمية الاندماج الاقتصادي في ضبط التنافس
العلاقات الإيرانية- الإسرائيلية (قبل ٢٠٢٥)	«إسرائيل»	حروب الوكالة؛ التطوير النووي المتعثر	تصعيد بلغ ذروته ٢٠٢٥	مخاطر التصعيد غير المحسوب والتكلفة الباهظة

النتيجة الثانية: وضع تركيا بوصفها دولةً متعددة المجمعات -منخرطةً في آنٍ واحد في منظومات الناتو والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والمتوسط الشرقي- يُضاعف آثار معضلة الأمن المتولّدة عوضًا عن تخفيفها المأمول؛ إذ يُغلق بصورة منهجية آليات الطمأنينة القائمة على الضمانات التحالفية التي تُدار من خلالها معضلات الأمن في الأحوال العادية، تاركًا أنقرة في موقف «التيتّم الإستراتيجي» الذي يجعلها تعتمد على نفسها في مواجهة التهديدات الإقليمية الجديدة.

النتيجة الثالثة: تُشير العلاقة المتناقضة العميقة بين الاستقرار الإقليمي وإستراتيجيات الأمن الاستباقي إلى أن الاستعدادات التركية -وإن كانت قابلة للتفسير والتبرير فرديًّا بوصفها استجابات دفاعية مشروعة- قد تُسهم مجتمعةً مع استجابات إقليمية مشابهة في تسلسل إقليمي خطير لمعضلة الأمن تُحدِّث فيه دول متعددة قواتها العسكرية ردًّا على تحديثات بعضها في ديناميكية تصاعدية قد لا يكون أحد فيها قد أراد هذه النتيجة. ويُؤكد هذا الواقع البنيوي أن الشروط الهيكلية للمجمع الأمني الإقليمي -التغيّر التكنولوجي

المتسارع، ومحدودية الشفافية الإستراتيجية، وتآكل معايير بناء الثقة المتعددة الأطراف- تُولِّد ضغوطًا مزعزِعة للاستقرار تتجاوز في قوتها نوايا الفواعل الفردية وإرادتها المُعلنة.

تنطوي الدراسة على قيود منهجية جوهرية ينبغي تسجيلها بأمانة علمية: اعتمادُها الضروري على المصادر المتاحة للعموم وصعوبة الاستدلال السببي الدقيق في غياب الوثائق السرية التي تكشف النوايا الحقيقية، وضيق النطاق الزمني المُغطَّى الذي يحول دون الحكم الحاسم على ما إذا كانت الاستجابات التركية المرصودة تمثل تحولات إستراتيجية راسخة دائمة أم مجرد ردود فعل آنية قابلة للتعديل؛ فضلاً عن أن تحليلاً متكاملاً حقيقيًّا يستلزم معالجةً مكافئة ومتوازية للحسابات الإستراتيجية المُعاد رسمها لدى الفواعل الإسرائيلية والإيرانية والسعودية والأردنية وسواها من الأطراف الإقليمية.

من أبرز ما تُسهم به هذه الدراسة في الأدبيات السياسية العملية أنها تُنبّه بإلحاح إلى خطورة معالجة الأعراض الظاهرة للتنافس الأمني دون التصدي الجذري لأسبابه البنيوية العميقة؛ فكل محاولة عزلاء لتقييد التسلح التركي دون معالجة جادة للفراغ الأمني البنيوي الذي أوجده اختلال موازين القوى الإقليمية محكومٌ عليها بالإخفاق في المدى المتوسط. والحوار الأمني الفعّال الجاد ينبغي أن يستهدف في المقام الأول الظروف البنيوية التي تُولّد منطق الأمن الاستباقي؛ أي ضيق أطر اتخاذ القرار المُولِّد للإلحاح والغموض في التوازن الهجومي- الدفاعي للقدرات وعضوية المجمعات الأمنية المتعددة المتداخلة، لا الأعراض الظاهرة المتمثلة في قرارات التسليح المحددة بعينها.

تُسهم هذه الدراسة في الأدبيات الأكاديمية من ثلاثة منافذ متمايزة ومتكاملة: (1) تُقدم مفهوم «الأمن الاستباقي» بوصفه أداة تحليلية مستقلّة ذات قدرة تفسيرية عالية تجسر الفجوات النظرية بين الأطر القائمة وتتجاوز قصورها؛ (2) تُقدّم التحليل المنهجي الأول المعمّق للاستجابات الإستراتيجية التركية لصراع «إسرائيل»-إيران 2025 وتداعياتها المتشعبة على السياسة الخارجية والدفاعية التركية؛ (3) تُثبت القيمة التحليلية الإضافية البالغة للتكامل متعدد النظريات في استيعاب الديناميكيات التفاعلية المُعقَّدة للبيئات الأمنية الإقليمية المعاصرة. وينبغي للبحث المستقبلي أن يُوسِّع هذا الإطار التحليلي ليشمل سياقات إقليمية أخرى مقارنة، ويسعى إلى جمع بيانات أولية نوعية عبر مقابلات النخبة وأصحاب القرار ورصد التطور الزمني لمسارات التسليح والتعاون الأمني.

الهوامش والمراجع

1. Raymond Hinnebusch, The International Politics of the Middle East, (Manchester: Manchester University Press, 2003), p. 1.
2. Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p.44
في إطار نظرية مجمعات الأمن الإقليمية، يُشير هذا المفهوم إلى النظام الأمني الشرق أوسطي المترابط الذي تتشابك فيه تصورات التهديد والسياقات الإستراتيجية للدول تشابكًا وثيقًا بحكم القرب الجغرافي والتاريخ المشترك.
3. Scott Peterson, Sara Miller Llana, and Taylor Luck, «After 12 Days of Israel-US-Iran War, What Has Changed?,» The Christian Science Monitor, (June 26, 2025), retrieved May 19, 2026, from https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2025/0626/iran-israel-war-result-diplomacy.
4. Thomas W. Martin, «Death Toll in Iran Rises,» The Wall Street Journal, (June 26, 2025), retrieved May 19, 2026, from https://www.wsj.com/livecoverage/iran-israel-conflict-news.
5. Mohammad Gazi Aljamal,
«السياسة التوسعية الإسرائيلية: الخلفيات والاتجاهات،» رؤية تركية، المجلد 15، العدد 1 (أبريل 2026)، ص 67-90.
6. F. Gregory Gause III, The International Relations of the Persian Gulf, (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 2.
يُشير مفهوم الهيمنة الإقليمية في هذا السياق إلى امتلاك دولة ما القدرة على ترسيخ الأولوية السياسية-العسكرية غير المُنازَعة في محيطها الجغرافي الإقليمي.
7. Robert Jervis, «Cooperation under the Security Dilemma,» World Politics, Vol. 30, No. 2 (January 1978), p. 169.
8. يُشير تسلسل إعادة الحساب الإستراتيجي إلى العملية التي تُقدم بها فواعل إقليمية متعددة على إعادة تقييم بيئتها التهديدية ووضعيتها العسكرية في وقت واحد إثر حدث محفِّز بعينه. انظر:
Colin S. Gray, Modern Strategy, (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 17.
9. Colin S. Gray, Modern Strategy, (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 17.
10. Ertan Efegil, «Israeli Foreign Policy towards Türkiye since 2011: From Adverse Asymmetry to Equivalence?,» International Politics, Vol. 60, No. 2 (April 2022), pp. 412-431.
11. Şaban Kardaş, «Turkish Foreign Policy in a Post-Western Order: Strategic Autonomy or New Forms of Dependence?,» International Affairs, Vol. 97, No. 4 (July 2021), pp. 1085-1105.

12. تصف «الدولة متعددة المجمعات» دولةً منخرطة في مجمعات أمنية إقليمية متعددة ومتداخلة دون اندماج كامل في أيّ منها. ويُفضي هذا الوضع إلى ما نُسمّيه «التيتّم الإستراتيجي»: هشاشات فريدة ناجمة عن تعارض الالتزامات التحالفية وتباين التصورات التهديدية، مع غياب ضمانات أمنية جماعية شاملة في مواجهة التهديدات العابرة للمجمعات.

13. John H. Herz, «Idealist Internationalism and the Security Dilemma,» World Politics, Vol. 2, No. 2 (January 1950), pp. 157-180.

14. Jervis, «Cooperation under the Security Dilemma,» pp. 167-214.

15. Buzan and Wæver, Regions and Powers, p. 44.

16. Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, (New York: Knopf, 1948); Stephen M. Walt, The Origins of Alliances, (Ithaca: Cornell University Press, 1987).

17. Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998), p. 21. الأمن الوقائي (Securitization): التحديد الخطابي لقضية ما بوصفها تهديدًا وجوديًّا يستدعي تدابير استثنائية تتجاوز الإجراءات السياسية المعتادة.

18. Jack S. Levy, «Declining Power and the Preventive Motivation for War,» World Politics, Vol. 40, No. 1 (October 1987), pp. 82-107; Randall L. Schweller, «Domestic Structure and Preventive War: Are Democracies More Pacific?,» World Politics, Vol. 44, No. 2 (January 1992), pp. 235-269.

19. الاستشراف الإستراتيجي: الإجراءات الحكومية الرامية إلى استشعار المخاطر المستقبلية والتأهب لها بتوجه إجرائي يركز على آليات إدارة المخاطر، دون الانتهاج الكامل لمنطق الأمن الاستباقي.

20. Hasan Obaid and Ahmed Atawna,
«المنعطفات الحرجة وإعادة توزيع القوى بعد السابع من أكتوبر،» رؤية تركية، المجلد 14، العدد 4 (ديسمبر 2025)، ص 9-28.

21. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr., Power and Interdependence, (Boston: Longman, 2011).

22. Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008), p. 9.

23. David A. Lake and Patrick M. Morgan (eds.), Regional Orders: Building Security in a New World, (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997).

24. T.V. Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann (eds.), Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century, (Stanford: Stanford University Press, 2004), p. 3.

25. Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 1.

26. William Hale, Turkish Foreign Policy, 1774-2000, (London: Frank Cass Publishers, 2000), p. 3.

27. Jervis, «Cooperation under the Security Dilemma,» p. 167.

28. Mohammed Salem Al-Nabat,
الحرب النفسية بوصفها أداة إستراتيجية في الحروب الهجينة: دراسة تأصيلية نظرية،» رؤية تركية، المجلد 14، العدد 4 (ديسمبر 2025)، ص 193-216.

29. Ahmet Davutoğlu, Strategic Depth: Türkiye›s International Position, (Istanbul: Küre Publications, 2001).
تطوير القدرات متعدد المجالات: التعزيز المتكامل للقوة العسكرية عبر المجالات التقليدية والناشئة بما يُحقق التآزر ويُرسّخ الاستقلالية الإستراتيجية.

30. Sodfa Mohamed Mahmoud, «الغموض الإستراتيجي: كيف يمكن فهم الموقف التركي من الأزمة بين الولايات المتحدة وفنزويلا؟ « رؤية تركية، المجلد 15، العدد 1 (أبريل 2026)، ص 111-128.

31. F. Stephen Larrabee, Turkey›s S-400 Decision: A Challenge to the U.S.-Turkish Relationship, (Santa Monica: RAND Corporation, 2018).
[مرجع تاريخي للسياق السابق على 2025؛ للوضع الراهن انظر وثائق الناتو ما بعد 2024.]

32. Charles L. Glaser, «The Security Dilemma Revisited,» World Politics, Vol. 50, No. 1 (October 1997), pp. 171-201. القدرات ذات الاستخدام المزدوج (Dual-Use Capabilities):
قدرات يمكن توظيفها في أغراض دفاعية وهجومية معًا، مما يُعقّد التمييز بين النوايا ويُغذّي ديناميكيات معضلة الأمن.

33. Booth and Wheeler, The Security Dilemma, p. 9.

34. Buzan and Wæver, Regions and Powers, p. 44.

35. Murat Yeşiltaş and Nebi Miş, «السياسة الخارجية الجديدة لسورية في دوامة الاستمرارية والتغيير،» رؤية تركية، المجلد 14، العدد 4 (ديسمبر 2025)، ص 108-77.

36. Stephen M. Walt, The Origins of Alliances, (Ithaca: Cornell University Press, 1987), p. 5. التوازن اللين (Soft Balancing):
توظيف الأدوات الدبلوماسية والمؤسسية والاقتصادية لتقييد حرية تصرف القوة المهيمنة دون اللجوء إلى الاشتباك العسكري المباشر.

37. Abdullah Erboğa,
«بعد تغيير النظام في سورية: إستراتيجيات التحالف للسعودية والإمارات،» رؤية تركية، المجلد 15، العدد 1 (أبريل 2026)، ص 110-91.

38. T.V. Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann (eds.), Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century, p. 3.

39. Joshua R. Shifrinson, «Deal or No Deal? The End of the Cold War and the U.S. Offer to Limit NATO Expansion,» International Security, Vol. 40, No. 4 (Spring 2016), pp. 7-44.

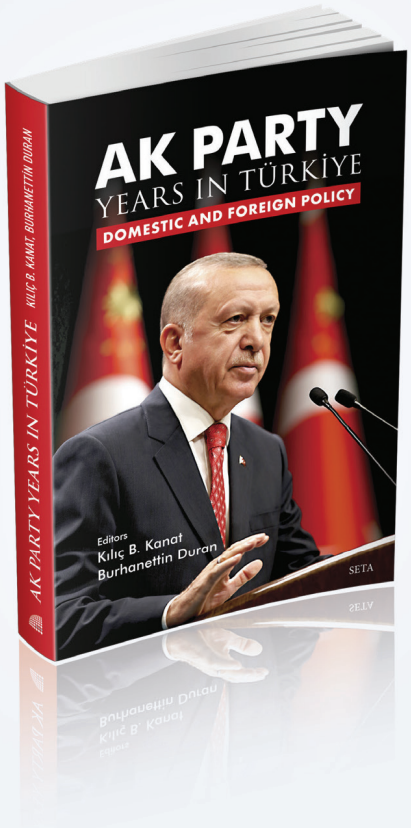

AK Party Years in Türkiye | Domestic and Foreign Policy

May 2023 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

The AK Party years in Türkiye have been truly transformational. When the party was established in 2001, the country was going through major economic and political crises. Today, under the leadership of President Erdoğan, Türkiye is a middle power with serious global ambitions. In the nearly two decades since its inception, the AK Party has been confronted with major domestic and foreign policy challenges.

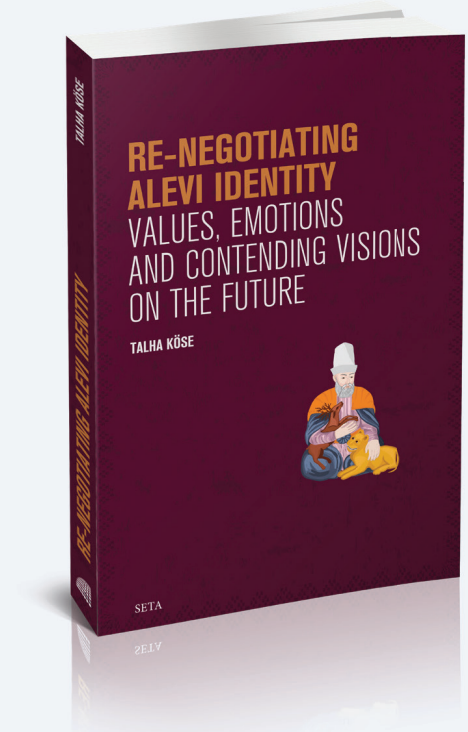

Re-Negotiating Alevi Identity | Values, Emotions and Contending Visions on the Future

May 2023 | Talha Köse

This book investigates the transformation and the politicization of Alevi identity within the social and political context of post-1980 Türkiye. This study specifically focuses on the role of collective emotions and values in forming and transforming Alevi identity